

دولة فلسطين  
وزارة الاقتصاد الوطني  
مكتب وكيل الوزارة

وارد 13-01-2022 صادر

رقم: ١٥٥

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

الموضوع/ دعوة لحضور ورشة عمل لمناقشة ظاهرة النصب والاحتيال الإلكتروني

## "التسويق الشبكي".

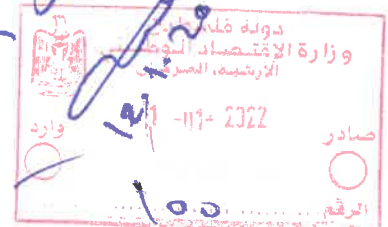
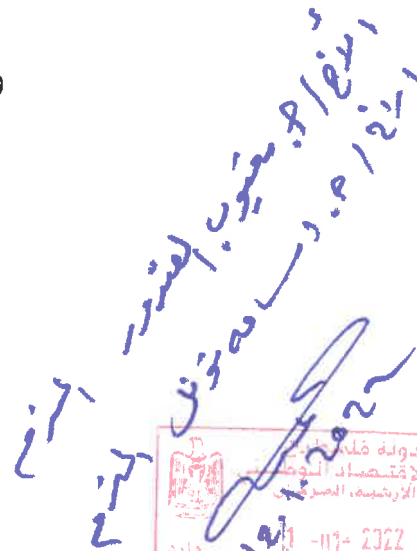
تهدىكم لجنة الاقتصادية والرقابة في المجلس التشريعي الفلسطيني  
أطيب تحياتهما، وبخصوص الموضوع أعلاه، يطيب لنا مشاركتكم في  
الورشة المشار إليها أعلاه، وذلك يوم الاثنين الموافق 2022/01/17م  
الساعة العاشرة صباحاً في مقر المجلس التشريعي.

**وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير**

## أخوكم

## أ. يحيى موسى العبادسة

**رئيس اللجنة الاقتصادية**



## ورشة عمل حول: الجرائم الالكترونية وقضايا التسويق الشبكي

ان الحالة الاقتصادية المتردية التي يحياها قطاع غزة وما ترتب عليها من أزمات اقتصادية متفاقمة وارتفاع في معدلات البطالة ونسب الفقر، أدت بالبعض من ضعاف النفوس لانتهاج طرق ووسائل غير شرعية طمعا في تحقيق مكاسب وارباح سريعة، غير امهين بما سيجرب على هذه الوسائل والطرق غير الشرعية من أزمات ومشاكل مالية واقتصادية واجتماعية وامنية على قطاع غزة ومواطنيه، لتضاف الى الازمات التي يعاني منها القطاع جراء حصار لا يزال مستمرا منذ 16 عاما.

ومع تطور الوسائل التقنية تطورت وسائل الاحتيال والنصب الالكتروني بين الفينة والأخرى واخذت صورا ونماذجا متنوعة كان اخرها ما يعرف بالتسويق الشبكي او التسويق الهرمي الذي يعتمد على انضمام ضحايا جدد للمنظومة حتى تكتمل عملية الربح، مما يعني أن تحقيق مزيد من الأرباح مرتبط بانضمام المزيد من الضحايا، ومما يساعد في انتشار هذه الجرائم ومثيلاتها كون ان القطاع محارب ماليا وهناك أطراف تسعى لانتزاع الشرعية الدولية عنه وان المجتمع الدولي يعتبر قطاع غزة كيانا غير شرعيا، مما جعل من السهل انتشار هذه الجرائم الالكترونية في القطاع وصعوبة محاربتها.

وقد تسبب هذا السلوك من النصب والاحتيال الالكتروني بأزمات اقتصادية ومالية وقانونية واجتماعية وامنية، وتسبب في خلق مشاكل عديدة تمثل أهمها بالتالي:

- 1- وقوع العديد من المواطنين المغفلين كضحايا للجرائم الالكترونية والتسويق الشبكي او الهرمي.
- 2- احداث مشاكل اجتماعية بين المواطنين الذين يقعون ضحايا لهذه الجرائم الالكترونية.
- 3- تفرغ القطاع من العملات الصعبة الى الخارج.
- 4- اشغال قطاعات الامن والعدالة في قضايا النصب والاحتيال الالكتروني.
- 5- إعطاء صورة سلبية عن قطاع غزة ومواطنيه.

هذه الازمات والسلبيات والمشاكل التي افرزتها الجرائم الالكترونية تفرض علينا جميعا التكاتف للبحث عن استراتيجيات لمعالجة هذه الظواهر قبل استفحالها والحد من مخاطرها وتتبع المتسببين فيها ومعاقبهم، والبحث أيضا في وسائل علاجية ووقائية لضمان عدم وقوع المواطنين ضحايا لهذه الجرائم على كافة المستويات (اقتصادية ومالية، قانونية وتشريعية، اجتماعيا واعلاميا، سياسياً وامنيا).

في هذا الإطار تنظم لجنتنا الاقتصادية والرقابة هذه الورشة التي دعت اليها كافة الأطراف ذات العلاقة والتي يمكن ان يكون لها دورا في معالجة ومحاربة هذه الظاهرة.

لجنتنا الاقتصادية والرقابة